14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
Email:14october@14october.com
www.14october.com

إشراف / أماني العسيري

البرلمان العربي يختتم استعداداته لصياغة وثيقة عربية لحقوق المرأة

القاهرة / متابعات :

يستضيف البرلمان العربي بمقر الجامعة العربية بالقاهرة بحضور أحمد بن محمد الجروان رئيس البرلمان العربي، عددا كبيرا من الفتيات الشابات من مختلف الدول العربية في ختام فعاليات ورشة العمل الخامسة التي تختص بمحور الفتيات الشابات والمقرر انعقادها بالقاهرة يومي 26 - 27 أغسطس 2014م، تمهيدا لعقد مؤتمر بعنوان "المرأة العربية وتحديات العصر" بهدف إصدار وثيقة عربية لحقوق المرأة تكون إطارا تشريعيا، ومرجعا في سن القوانين الخاصة بالمرأة العربية، وميثاقا يحظى بالتوافق العربي وإجماع كل البرلمانات الوطنية العربية على محتواه، مراعيا الخصوصية الثقافية والحضارية والواقعية للمرأة العربية.

وتختص الورشة الختامية باستطلاع رؤية مجموعة من الفتيات الشابات من مختلف الدول العربية حول ما انتهت إليه ورشات العمل السابقة للمؤتمر من توصيات ونتائج، للوقوف على رؤيتهن بشأن حقوق المرأة العربية في شتى مناحي الحياة.

وسيتم تمثيل كل دولة عربية بالورشة من خلال اثنتين من عضوات برلمانها الوطني، يتم ترشيحهما بمعرفة البرلمان في كل دولة عربية من أصغر عضواته، إضافة إلى أعضاء اللجنة المنظمة الستة برئاسة الدكتورة نوال الفاعوري رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي، وبحضور معالي السيد أحمد بن محمد الجروان رئيس البرلمان العربي، والدكتور عبد الناصر جناحي أمين عام البرلمان العربي، وممثلون عن جامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعدد كبير من المختصين والشخصيات العامة ومنظمات المجتمع المدني في مصر.

وقد تضمن برنامج التحضير للمؤتمر عقد خمس ورشات عمل حول مختلف المحاور الخاصة بحقوق المرأة العربية، حيث استضافت مملكة البحرين ورشة عملة الأولى يومي 20 - 21 نوفمبر 2013م، حول محور الحقوق الاقتصادية للمرأة العربية، واستضافت القاهرة ورشة العمل الثانية حول الحقوق السياسية للمرأة العربية يومي 1 - 2 فبراير 2014م، كما استضافت سلطنة عمان ورشة العمل الثالثة حول الحقوق الثقافية والتعليمية والإعلامية للمرأة العربية يومي 26 - 27 فبراير 2014م، واستضافت القاهرة ورشة العمل الرابعة للمؤتمر حول الحقوق الاجتماعية والصحية للمرأة العربية في القاهرة يومي 23 - 24 أبريل 2014م، ويختتم برنامج الإعداد للمؤتمر بورشة العمل الخامسة المختصة بمحور الفتيات الشابات والمقرر انعقادها بالقاهرة يومي 26 - 27 أغسطس 2014م.

خروج الفتاة إلى الحياة العامة .. بين الحرية والمنع

حظيت قضية التحرش الجنسي في الآونة الأخيرة باهتمام العديد من الأوساط الإعلامية والأكاديمية والمجتمعية وعلى كافة مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقديما كانت المرأة تخشى أن تتحدث وتصرح بتعرضها لأي شكل من أشكال التحرش فقد كن يعتبرنه في إطار (العيب)، إلا أننا شهدنا تزايدا في حوادث التحرش الجنسي بالمرأة، وذلك مع تزايد خروج المرأة إلى الحياة الاجتماعية العامة ويرجع ذلك في نظر البعض في مدينة عدن إلى ضعف الجانب الأمني خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة وما تتعرض له البلاد بشكل عام .

لقاءات/ نغم جاسم

مؤيدون قلقون

تقول الأخت إشراق محمد أم لبنتين بأنها تسمح لأبنتها باللعب مع الأولاد مادامت في سن يسمح لها باللعب مع الأولاد، مؤكدة أنها تؤيد منح البنت حريتها في العمل والدراسة لتتمكن من ممارسة حياتها بثقة تمكنها من مواجهة المستقبل ، مستطردة «فأنا لن ابقي معها مدى الحياة».

إلا أنها لم تخف قلقها من الخطر المتربص بالجميع في الشارع والتجمعات العامة في ظل ظروف الحياة والتغييرات التي تتسم بشكل عام بعدم الاستقرار والسكينة.

وبين الموافقة المختلطة بالقلق يؤيد الأخ ياسر رزق الأخت إشراق بالسماح لابنته الوحيدة والصغيرة باللعب في الشارع كما أخوانها الخمسة من الأولاد، مع مراعاة هذا عندما تكبر حيث سيقوم بمنعها من اللعب مع الأولاد والاختلاط بهم، لكنه مع إعطاء الفتاة الحرية في الدراسة والعمل في إطار رقابة وضمن حدود، خاصة مع تزايد حالات التحرش بالبنات، مؤكدا في هذا الجانب ضرورة حماية البنات من قبل الجهات المعنية على أن يكون هناك رادع أو قانون يمنع التحرش بهن.

وقال « أما بالنسبة لتربية أولادي فأنا أربيهم على الأخلاق وعلى ديننا الإسلامي ، بكل ما استطيع».

بناتنا وقصص التحرش

ولكن الأخ وضاح نصر يرفض فكرة خروج الفتيات الصغار للعب والاختلاط مع الأولاد قائلا « لا اسمح لبناتي باللعب مع الأولاد خارج المنزل أو الخروج إلى الشارع إلا بوجود شخص معها، مؤكدا أنه لا يتفق مع فكرة منح البنت الحرية في العمل أو الدراسة حتى تكون بمعزل عن التعرض لأي مضايقات أو تحرش قد يضرها ويؤثر على مستقبلها، مشيرا إلى أنه ينتهج تربية أبنائه على الخوف من الشارع لحمايتهم أمام عدم توفر الأمن والاستقرار وتدهور الأوضاع العامة في البلاد، وفي ظل ضعف الوازع الديني، كما أكد أهمية تربية النشء على احترام الفتيات وعدم التحرش بهن لان لديهم أخوات ، والتحرش ببنات الغير يعد تحرشا بأخواتهم؟!.

منية : كيف لا يمكن الخوف على البنات وأنا أرى التحرش أمام عيني؟

تحرش عيني عينك

وكان للأخت منية أيمن وجهة نظر مؤيدة للأخ وضاح فهي لا تسمح للبنات بالعب خارج المنزل (خوفا عليهن من كثر ما سمعنا من قصص التحرش والمتاجرة بأعضاء الأطفال) ، مؤكدة حقها المشروع في القلق على مستقبل أبنائها وبناتها وتربيتهم بما يكفل لهم قدرا من الحماية ، مستشهدة بقصة حدثت أمام عينها في رمضان أثناء ذهابها إلى السوق من أجل شراء أغراض العيد، حيث يتم التحرش بامرأة أمام الجميع، (وكيف لا يمكن الخوف على بناتي وانا أرى التحرش أمام عيني؟!).

رسالة

ووجهت منية أيمن سؤالا عاما إلى الجميع قائلة « أين حقوق المرأة من التحرش فنحن لا نرى أيا من المتحرشين يتم معاقبتهم؟ وأين القيم العادات والتقاليد يا شباب».

(ل- ر) امرأة مطلقة ليس لديها أولاد وتعيش في منزل لوحدها تقول إنها كثيرا ما تتعرض للتحرش بحكم أنها تعيش في المنزل وحدها وكونها مطلقة، وتؤكد أن التحرش لا يتم بالشارع فقط بل يحدث أيضا من قبل جارك الذي من المفترض أن يكون حماية لك.

وطالبت الجهات المعنية بتوفير الأمن وتوفير حماية خاصة لجميع النساء ، مستطردة « فمن حقنا ذلك ، وعمل قوانين صارمة لردع المتحرشين».

معاناة الجامعات مع التحرش

ووصفت إحدى الطالبات في جامعة عدن المعاناة التي تتعرض لها الطالبات أثناء ذهابهن للدراسة قائلة « نحن جميعا كطالبات في الجامعة نشكو مر الشكوى من ظاهرة التحرش التي تتنافى في المقام الأول مع تعاليم الإسلام، ومع قيم مجتمعنا، نعم نتعرض للتحرش ومن أشخاص في مراحل عمرية مختلفة، وأي فتاة تحاول التصدي للمتحرش تجد الكل ضدها، بل إن هناك سببا لقيامهم بهذا ، لذلك نلجأ في بعض الأحيان إلى السكوت أو محاولة الدفاع عن أنفسنا، ونجد في بعض الأحيان من يقف للدفاع ، وبعض الأحيان نرى نظرة غريبة من البعض وكأنه نحن من رغب بذلك؟!.

في دراسة بحثية: الذهاب لتحرير محضر شرطة ضد المتحرش فضيحة

المطلوب حمايتها

وفي دراسة مهمة عن التحرش الجنسي للباحثة المصرية هبة عبد العزيز، اتضح أن نسبة من يتعرضون لأشكال التحرش بلغت 89 % في أوساط المرأة العاملة، بينما تنخفض النسبة إلى 72 % لدى طالبات الجامعة والمرحلة الثانوية، ويأتي التحرش اللفظي من خلال المعاكسات الجارحة التي تتغزل في جسد الأنثى في المرتبة الأولى في الشارع بينما يأتي اللمس والاحتكاك في المرتبة الأولى في وسائل المواصلات العامة، أما في مكاتب العمل فقد أوضحت الدراسة أن أكثر أشكال التحرش شيوعا هو دعوة المرأة بشكل متكرر إلى الخروج لتناول الغداء ، رغم الرفض المتكرر من جانب بنات حواء! أما الكارثة الخطرة التي تكشف عنها الدراسة فهي الموقف السلبي للضحية، فقد تبين انه من بين كل مئة امرأة تتعرض للتحرش لا تلجأ سوى واحدة منهن فقط إلى الشرطة لتحرير محضر بالواقعة، كما أن نسبة 5 % هن من يشتكين إلى الوالد أو الزوج أو الأخ الأكبر بينما 60 % يحكين ما حدث إلى الزميلات والصديقات كنوع من الفضفضة.

وأشارت الباحثة هبة عبد العزيز إلى أن هذا الموقف يعكس عدم ثقة الضحية في قدرة النظام القانوني القائم على حمايتها، بل أن 83 % يعتقدن أن الذهاب لتحرير محضر شرطة هو نوع من الفضيحة فضلا عن أنهن يتعرضن لسيل من الأسئلة المحرجة وينتهي الأمر إلى لا شيء بسبب عدم كفاية الأدلة! أما السبب الرئيس في عدم إبلاغ الزوج أو الوالد أو الأخ الأكبر أو ما اصطلح على تسميته بـ «ولي الأمر» فيعود إلى اعتقاد 79 % أن الطرف الآخر «ولي الأمر» لن يتفهم الموقف وسيبادر إلى اتهام الضحية بأنها هي المسؤولة.

في تقرير للبنك الدولي :

نساء اليمن يحققن مفاجأة شرق أوسطية

14 أكتوبر / متابعات :

وسط ركام الأخبار السيئة عن الأوضاع الاجتماعية في بلادنا، فإن أخرى سارة كشف عنها البنك الدولي مفادها ارتفاع معدّل إلمام النساء بالقراءة والكتابة بمعدّل أكثر من الضعف مما عليه الحال في منطقة الشرق الأوسط.

ولفت تقرير للبنك الدولي صدر حديثا إلى أن اليمن أصبح استثنائيا بطرق أخرى، إذ يتبوأ المراتب الأخيرة في المؤشّرات العالمية للفجوات بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو أحد البلدان القلائل في العالم التي لا يوجد فيها حد أدنى لسن الزواج ويضع قيوداً قانونية تعوق حرّية المرأة في الانتقال ومساهمتها في صنع القرار ومشاركتها في المجتمع والفرص الاقتصادية.

تفاوت صارخ

وقال التقرير الذي حمل عنوان: « وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص»، إن " معدلات إلمام الإناث بالقراءة والكتابة والعمر المتوقع لهن زاد أكثر من الضعف بسرعة أعلى عما هو عليه الوضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن الخبر السيئ هو وجود تفاوت صارخ متجذّر في الأعراف الاجتماعية المحيطة بدور الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع»، مشيرا إلى أن «40 في المائة فقط من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 6 و13 عاماً مسجّلات في المدارس مقارنة بنحو 63 في المائة للأولاد، فيما لا تشارك نسبة مذهلة من النساء في سن العمل قدرها 90 في المائة في قوة العمل مدفوعة الأجر، مقابل 20 في المائة من الرجال».

قوانين تمييز

وعلى الرغم من أنّ الدستور اليمني يكفل المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أنه لا تزال هناك قوانين تمييز، وتتأثر النساء المتزوّجات على وجه الخصوص بقانون الأسرة، ودفعت حملات اللجنة الوطنية للمرأة إلى إصلاح قانون الجنسية عام 2010 ما يسمح للمرأة المتزوّجة من غير اليمني بنقل جنسيتها اليمنية لأطفالها، إلا أنّ قيوداً قانونية أخرى مازالت قائمة، إذ إنه لا يمكن للمرأة المتزوجة اختيار أين أو كيف تعيش أو تسافر أو تعمل بنفس الطريقة كالرجل، فضلاً عن أنّ النساء ملزمات قانوناً بطاعة أزواجهن.

زواج أطفال

وأشار تقرير البنك الدولي التأكيد إلى أنّ هناك مسألة ملحّة لا تزال قائمة حتى الآن وهي زواج الأطفال، إذ إنّ أغلب اليمنيات يتزوّجن قبل سن 17 عاماً، ونحو 14 في المائة من الفتيات يتزوّجن قبل سن 15 عاماً، و 52 في المائة قبل سن 18 عاماً.

واستعرض التقرير قصصا مأساوية عن العرائس الصغيرات في وسائل الإعلام الدولية، إذ تزوّجت نجود علي وعمرها 8 سنوات من رجل يبلغ من العمر 32 عاما وتعرضت للعنف، وفي العام 2008 وهي في سن العاشرة كانت لديها الشجاعة للذهاب إلى المحكمة طالبة فسخ الزواج، وقد عجلت قصتها الدعوات من أجل الإصلاح.

مورد وطني

وسيساعد تغيير الإطار القانوني على إطلاق العنان لمورد وطني، وهو المرأة والأمثلة من إثيوبيا وتركيا توضح ذلك، إذ أدى إصلاح قانون الأسرة في إثيوبيا في العام 2000، والذي رفع الحد الأدنى لسن الزواج وسمح للنساء بالعمل دون الحصول على إذن أزواجهن، إلى زيادة مشاركتهن في قوة العمل، أما في تركيا فقد أدّت زيادة مدة التعليم الإلزامي ثلاث سنوات في العام 1997 إلى انخفاض زواج الأطفال والحمل المبكّر.

ويضمن تعليم الإناث رفع المستوى الصحي للجيل القادم، إذ يرى المراهقون والمراهقات على حد سواء مستقبلهم في اتخاذ مهن محترمة، فضلاً عن دخولهم في علاقات زوجية قوية وحياة أسرية جيدة. وعلى سبيل المثال طمحت فتيات تمّ إجراء مقابلات معهن خلال دراسة استقصائية برعاية البنك الدولي في مدينة عدن الساحلية جنوب اليمن، في أن يصبحن طبيبات كي يساعدن الآخرين أو محاميات للدفاع عن المظلومين، مما يوضح أن روح ملكات اليمن لا تزال حيّة.

حد أدنى

أيّد أكثر من 70 في المائة من أفراد عينة من الذكور والإناث، شاركت في دراسة استقصائية عن وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إعادة الحد الأدنى لسن زواج الفتيات، فيما ضغطت اللجنة الوطنية للمرأة في اليمن مراراً لاستعادة الحد الأدنى لسن الزواج.

وحددت بلدان ذات ثقافات مماثلة لليمن، مثل الجزائر وبنغلاديش ومصر والمغرب الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات عند 18 عاماً، ما يبرهن على إمكانية معالجة هذه الفجوة التشريعية.